

على هامش المؤتمر الدولي بين «الناطو» ودول الخليج

كتب محبوب العبدالله

الرائي

15-12-2006

ربط دبلوماسي خليجي بين انعقاد اجتماعات المؤتمر الدولي للتعاون بين حلف الناتو ودول الخليج والذي تستضيفه الكويت يومي 11 و12 ديسمبر الجاري تحت شعار «مواجهة التحديات المشتركة من خلال مبادرة اسطنبول للتعاون»، وبين ما يجري في منطقة الخليج من تطورات سياسية وعسكرية لها تداعيات أمنية على الأمن في دول المنطقة، وخاصة الأحداث وحالة عدم الاستقرار في العراق منذ سقوط نظام صدام حسين في بغداد في التاسع من شهر ابريل عام 2003 وما تحيئه للمنطقة العربية من تداعيات نتيجة ما يحدث في العراق ولبنان وفلسطين بل وحتى أفغانستان وتأثيرات ذلك على الأمن القومي العربي والذي يعتبر أمن الخليج جزءاً لا يتجزأ منه.

ويؤكد الدبلوماسي الخليجي أهمية هذا المؤتمر الدولي والذي تستضيفه وتشارك فيه الكويت التي انضمت الى مبادرة اسطنبول مع دولة قطر، ومملكة البحرين ودولة الامارات العربية المتحدة، والتي يتوقع ان تنضم الى هذه المبادرة كل من سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية، وربما يحدث هذا خلال مؤتمر الكويت الحالي.

وأوضح الدبلوماسي الخليجي بان الندوة التي عقدها حلف الناتو في الاول من شهر ديسمبر من العام 2005 مع القادات العسكرية والأمنية في دولة قطر حول «دور الناتو في أمن الخليج» انطلاقاً من مبادرة اسطنبول والتي هي ليست اتفاقية أمنية ملزمة بل خطة يهدف من خلالها حلف الناتو الى مساعدة دول الشرق الأوسط في تصديها للقضايا الأمنية. وقد كانت البداية مع دول مجلس التعاون الخليجي، خاصة وان صيغة التعاون بنيت على أساس الخيارات المتعددة المفتوحة، حيث تترك الحرية لدول مجلس التعاون الخليجي لاختيار المجالات الأمنية التي ترغب في العمل فيها مع دول حلف الناتو.

وقال الدبلوماسي الخليجي بان أحد شعارات هذا المؤتمر يقول «معا لتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة» وهذا يؤكد على اسباب اطلاق مبادرة اسطنبول منذ عام 1994 والتي كانت موجبة أساساً لدول مجلس التعاون الخليجي والتي انطلقت منذ العام 2004 من خلال النشاط السياسي والأمني لحلف الناتو على دول شرق أوروبا التي استقلت بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ودول مناطق القوقاز وأسيا الوسطى.

وقد أوضح الأمين العام لحلف الناتو جاب دي هوب شيفر في كلمته أمام ندوة «دور الناتو في أمن الخليج» في الدوحة العام الماضي ثلاثة أسباب رئيسية خلف اطلاق هذه المبادرة وهي: السبب الأول يعود الى البيئة الأمنية المتغيرة، فالتهديدات الأمنية في هذا الوقت أصبحت تهديدات مشتركة عبر العالم وتأتي بدءاً بالإرهاب، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والمتاجرة بالبشر والأسلحة والمخدرات، والسبب الثاني يعود الى الطبيعة المتغيرة لحلف الناتو، لا سيما أن توسعة هذا الحلف بعد انضمام عدد من دول أوروبا الشرقية اليه جاءت بنتيجة حتمية لتطور هذا الحلف وتأثره بطبيعة المتغيرات الدولية.

والسبب الثالث يكمن في ديناميكية دول الخليج التي أيدت قبول الانضمام لهذه المبادرة، وقبولها أن تكون عضواً فاعلاً ومؤثراً في المنظمة الدولية.

ويعود الدبلوماسي الخليجي الى ملاحظته الأولى ويربط مجدداً بين ما يحدث في المنطقة وخاصة في العراق وتأثيراته على دول الخليج العربية أولاً وإيران ثانياً وبقية دول الجوار العراقي، بعد ان أصبحت قضية الأمن في هذه المنطقة تزداد أهمية وتعقيداً وتتداخل مع دول وأطراف أخرى بعيدة وقريبة، بل وتتشابك لتصل الى درجة الغليان المشترك مما يؤكد بان أمن الخليج لا ينحصر فقط في حدود دول هذه المنطقة والتي تضم دول مجلس التعاون الخليجي الست والعراق وإيران، بل هو يمتد ويتوسع ليشمل اليمن وأمن البحر الأحمر، ودول المحيط الهندي حيث البرامج النووية في الهند وباكستان وتأثير ما يجري فيها من تجارب نووية على أمن الخليج العسكري والبيئي، الى جانب الهم الأكبر والمتمثل في البرنامج النووي الإيراني وتأثيراته اليومية على الجانب العربي من الصفة الأخرى من الخليج والتي تضم دول مجلس التعاون الخليجي.

ويتذكر الدبلوماسي الخليجي مسارات الأحداث في المنطقة ويقول بانه وفي الثمانينات من القرن الماضي وفي ذروة اشتعال الحرب العراقية - الإيرانية بادرت دول مجلس التعاون الخليجي الى اتخاذ عدة ترتيبات أمنية بينها منها انشاء قوة درع الجزيرة في العام 1986 والتي لا تزال تتركز في منطقة حفر الباطن شمال شرق المملكة العربية السعودية، وكذلك الحوام الأمني للتعاون بين هذه الدول من خلال الشبكة الادارية والربط الآلي لمراكز العمليات الجوية في دول المجلس وغيرها من الاجراءات والترتيبات ذات الجانب الأمني والعسكري، وعدد الاتفاقيات الأمنية من بينها الاتفاقية الأمنية التي أقرها قادة دول المجلس في القمة الـ 15 التي عقدت في مملكة البحرين، وكذلك مباركة قادة دول المجلس للاتفاقية بين دول المجلس لمكافحة الارهاب والتي أقرت في القمة الرابعة والعشرين التي عقدت في الكويت العام 2003، وأكد القادة دعمهم وتأييدهم لكل جهد دولي او اقليمي لمحاربة الإرهاب.

وقد استبعدت دول مجلس التعاون الخليجي كلا من ايران والعراق لاستمرار حالة الحرب بينهما في تلك الفترة، وحتى تظل هذه الدول بعيدة عن أخطار هذه الحرب رغم ان شرارتها كانت تطول بعض اعضاء دول المجلس ومن اقربها الكويت والمملكة العربية السعودية.

ويشير الدبلوماسي الخليجي في نهاية حديثه وملاحظاته الى ان موضوع أمن الخليج يظل مفتوحاً وتزداد الاجتهادات حوله حتى يتم العثور عن صيغة مناسبة له، وهو جانب يطول الحديث فيه.